http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2192) السنة الثامنة - السبت (16) تموز 2011

لجنة العمل النيابية: قرار ترحيل العمال الأجانب فُهم بشكل خاطئ

بغداد / المدى

نفى النائب عن الكتلة العراقية البيضاء كاظم الشمري عضو لجنة العمل والشؤون الاجتماعية قرار ترحيل العمال الأجانب وبضمنهم الآسيويون في محاولة لحل أزمة البطالة في البلاد، معتبراً أن هذا الموضوع فهم (بشكل خاطئ).

وقال الشمري في تصريح صحفي ان وزارة العمل أعدت قانوناً خاصاً بالعمل، وعرض على مجلسي شورى الدولة والوزراء، وسيتم إرساله إلى مجلس النواب، مشيراً إلى "إننا تحدثنا كلجنة إلى المسؤولين في الوزارة عن موضوع العمالة الأجنبية،كون وجودهم يعتبر الآن غير قانوني، إذ لا يوجد قانون يجيز استيراد العمالة الأجنبية، مؤكداً أن جميع العمال الموجودين الآن قد دخلوا العراق بتأشيرة دخول سياحية وليس بتأشيرة عمل.

وأضاف انه تم طرح رأي متشدد في هذا الموضوع، والذي يعتبر هؤلاء العمال في العراق هم إرهابيون، ويعتبر من يؤويهم من أصحاب العمل بمثابة من يقوم بإيواء إرهابيين، لافتاً إلى أن اللجنة رفضت هذا الرأي كونه متطرفاً جدا، مؤكداً أننا اعتبرنا بعد نفاذ قانون العمل بأنه لن يسمح بالعمالة الأجنبية واستيرادها داخل العراق، وإننا كلجنة برلمانية رأينا في هذه المسألة عدم السماح باستيراد العمالة الأجنبية إلا في المهن التي يرفض العراقي العمل بها، وهي التي تسمى (المهن الطاردة) كالخدم والطباخين وأعمال تنظيف الشوارع والفنادق والمطاعم، وفي هذه الحالة فان اللجنة لن تمنع العمالة الأجنبية بشكل مطلق وإنما في حالات استثنائية فقط .

وتابع عضو لجنة العمل والشؤون الاجتماعية بان ابرز الجنسيات العاملة في العراق هم العمال البنغلادشيين والهنود والأفغان والباكستان من الرجال، فيما تكون العاملات من الحبشة والتايلنديات فضلاً عن الفيتناميات، مستبعداً وجود قاعدة معلومات لإحصاء هؤلاء العاملين داخل العراق على اعتبار أنهم لم يدخلوا بصيغة عقد عمل وإنما بصيغة سائح وهو من الصعب إحصائه.

وكانت عدد من وسائل الإعلام قد تناقلت خبراً مفاده أن العراق قرر ترحيل العمال الأجانب وبضمنهم الآسيويون خلال الشهر الماضي في محاولة لحل أزمة البطالة في البلاد، وفقا للجنة العمل والشؤون الاجتماعية النيابية.

وقدم إلى العراق بعد العام ٢٠٠٣ العديد من العمال الآسيويين وبخاصة إلى إقليم كردستان نظرا للوضع الأمني الذي يتمتع به.

ويعمل معظم العمال الأجانب في تقديم الطلبات وفي التنظيف والأعمال الثانوية في المطبخ وفي استقبال وتوصيل المرضى وتنظيف الأرضيات في المستشفيات الخاصة، وكذلك في الفنادق ومدن الألعاب الخاصة.

ويفضل الكثير من العمال الآسيويين القدوم إلى العراق بالرغم من سوء الوضع الأمني العراقي مقارنة مع دول الخليج، ويتقاضى العامل الآسيوي أجورا اقل بكثير من تلك التي يتقاضاها العامل المحلي وتتراوح من ١٠٠ إلى ٣٠٠ دولار أميركي شهريا.

وبحسب تقارير صحفية فان هناك ثلاث شركات متخصصة بجلب الأيادي العاملة الأجنبية إلى العراق غير مجازة من وزارة العمل.

وأضاف الشمري أن هذا الاتفاق يأتي لتقليص ظاهرة الفقر في العراق من خلال وضع معالجات جذرية لمشكلة البطالة ودعم المشاريع الصناعية المحلية.

وشهد العراق تظاهرات غاضبة شارك فيها شباب عاطلون عن العمل، وطالبوا بتوفير وظائف ومكافحة الفساد وإجراء إصلاحات.

ويعاني الكثير من العمال الأجانب من عدم شرعية إقامته في العراق وهو ما يجعل من حركتهم خارج مكان العمل معدومة حيث أن جميعهم دخل البلاد من دون تصاريح عمل ومن خلال تأشيرات سياحية.

كركوك تطالب المالية والتخطيط بإطلاق موازنة البترو دولار لتأمين الطاقة الكهربائية

السومرية نيوز/ كركوك

طالب مجلس محافظة كركوك، أمس الجمعة، وزارتي التخطيط والمالية بضرورة إطلاق موازنة البترو دولار لضمان دفع المستحقات المالية للمستثمر الذي يزود محافظة كركوك بـ٢٠٠ميغاواط من الطاقة الكهربائية، في حين وصف الوزارات التي تتعامل بالمركزية بالديكتاتوريات الجديدة التي تعيق تطور البلاد، هدد بالرد على الوزارتين.

وقال نائب رئيس مجلس محافظة كركوك ريبوار طالباني في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "وزارتي المالية والتخطيط تمتنعان عن إطلاق موازنة مشروع البترو دولار بعد موافقة وزارة الكهرباء على تزويد كركوك بـ٢٠٠ ميغاواط على دفعتين من مستثمر كردي"، مبينا أن "الطاقة الكهربائية في المحافظة استقرت نهاية حزيران بعد تنفيذ الاتفاق".

وأضاف طالباني أن "الوزارات ما زالت تعمل وفق المركزية وتعيق عمل مجالس المحافظات التي تعاني من قلة الصلاحيات والروتين والإجراءات التي تمنع تنفيذ المشاريع"، واصفاً إياها بـ"الديكتاتوريات الجديدة التي تعيق تطور البلاد".

وهدد طالباني بـ"الرد على تلك الوزارتين في حال عدم إطلاقهما الموازنة الخاصة"، مشيرا إلى أن "المجلس يسعى من خلال الموازنة لتوفير لطاقة الكهربائية للمحافظة خاصة مع ارتفاع درجات الحرارة".

وأعلنت محافظة كركوك نهائية شهر حزيران الماضي، عن موافقة وزارة الكهرباء على توقيع اتفاق من مستثمر كردي لتزويد المحافظة بـ٢٠٠ ميغاواط من الطاقة الكهربائية على مرحلتين، مشيرة إلى أن الاتفاق سيقضي على ٨٠٪ من مشكلة الكهرباء في المحافظة.

وكان نائب رئيس مجلس المحافظة ريبوار طالباني، قال في حديث سابق للسومرية نيوز، إن سبب أزمة الكهرباء التي تشهدها المحافظة يعود إلى قلة حصتها من وزارة الكهرباء، مبينا أن مشروع شراء الطاقة الكهربائية من احد المستثمرين بطاقة ٢٠٠ ميغاواط، ومشروع إنشاء محطة لهذا الغرض خاصة بكركوك، من شأنهما أن يحلا الأزمة في المحافظة.

وأعلن مجلس محافظة كركوك، في وقت سابق عن تخصيص مبلغ ٢٠٠ مليار دينار لإنشاء محطة كهرباء في المحافظة غير مرتبطة بالشبكة الوطنية بطاقة نحو ٤٠٠ ميغاواط، على أن تنفذ على مرحلتين لكل مرحلة ٢٠٠ ميغاواط، بتمويل من مشروع البترو دولار.

وأعلنت كركوك في ألـ ١٧ كانون الثاني الماضي، عن فصل المغذيات الخارجة من محطاتها إلى بقية المحافظات وتكريس طاقة المحطات بالكامل للمحافظة، إلى حين تلبية وزارة الكهرباء مطالبها بتأمين ٣٠٠ ميغاواط كحصة للمحافظة، وذلك بعد أن تظاهر العشرات من أهالي ناحية التون كوبري، شمال كركوك، وقطعوا الطريق العام بين كركوك-اربيل، مطالبين الحكومة العراقية بإنهاء معاناتهم من انقطاع التيار الكهربائي لأكثر من ٢٠ ساعة يومياً.

وتؤكد مديرية توزيع كهرباء كركوك، أن المحافظة تتسلم من الشبكة الوطنية نحو ١٧٠ ميغاواط وهي كمية تكفي لتزويد المواطنين بين أربع إلى خمس ساعات يومياً، مقابل انقطاع لمدة ٢٠ ساعة.

يذكر أن محافظة كركوك ٢٥٠ كم شمال بغداد، عانت طويلاً من التهميش والحرمان في الفترات الماضية، على الرغم من غناها باحتياطيات كبيرة من النفط، وتشكو الحكومة المحلية فيها من قلة التخصيصات التي يتم فرزها للمحافظة من قبل الحكومة المركزية في إطار برنامج تنمية الأقاليم، بحيث أنها لا تسد كلفة تنفيذ أي مشروع استراتيجي في المدينة.

إجراءات الخطة الأمنية في كربلاء تتسبب بارتفاع الأسعار

كربلاء / متابعة المدى

عزا مواطنون ومسؤولون في مدينة كربلاء ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى إجراءات الخطة الأمنية الخاصة بالزيارة الشعبانية يعززه "جشع" التجار ومبدأ العرض والطلب.

وذكر المواطن احمد علي "منذ يومين وأسعار المواد الغذائية في تصاعد مستمر، لا يهمنا لماذا ترتفع الأسعار، لكن الغذاء يعني حياة الناس، فليس من المعقول أن يستغل التجار مناسبة دينية ليحققوا أرباحا عالية".

فيما تساءلت المواطنة أم خالد "أليس التجار هم من ضمن التجار الذي لديهم مواكب لخدمة لزوار؟"، وتابعت "أعرف تجارا وهم من اقربائي يفعلون ذلك ولكنهم في الوقت نفسه يرفعون الأسعار في مثل هذه المناسبات بحجة زيادة الطلب".

ويعزو البائع احمد الخالدي الذي يعمل في سوق حي الحر أسباب ارتفاع الأسعار إلى "تراجع إنتاج الخضار في مزارع كربلاء مما زاد الاعتماد على المواد القادمة من المحافظات"، وأضاف أن هذا الحل "يصطدم بالإجراءات الأمنية المتمثلة بمنع دخول هذه البضائع خوفا من أن تكون إحدى هذه المركبات مفخخة، فضلا عن جشع التجار الذين يتحكمون بالأسعار، إلى جانب ارتفاع الطلب بسبب أعداد الزوار الهائلة". وانتقد الخالدي الحكومة المحلية لعدم "اتخاذها إجراءات مسبقة من خلال تخزين المواد الغذائية قبل أيام من بدء الخطة الأمنية".

وتشهد كربلاء توافد الآلاف يوميا لأداء زيارة ذكرى ولادة الإمام المهدي الإمام الثاني عشر لدى المسلمين الشيعة وسط إجراءات أمنية مكثفة يشارك فيها نحو ٣١ ألف شرطي وشرطية فضلا عن الطيران العراقي.

وقد أجرت وكالة صوت العراق جولة في أسواق مدينة كربلاء للوقوف على الأسعار، إذ بلغ سعر كيلو غرام من الطماطم ١٠٠٠ دينار بعد أن كان سعره ٣٥٠ دينار، وكذلك بالنسبة للخيار بعد أن كان ٧٥٠ دينارا، فيما بلغ كيلوغرام من الأسماك الصغيرة الحجم ٧٠٠٠ آلاف دينار بعد أن كان يباع بـ ٥٠٠٠ آلاف دينار، فيما بلغ سعر كيلوغرام من البطاطا ١٢٥٠ دينار بعد أن كان ٧٥٠ ألف دينار فضلا عن ارتفاع أسعار مختلف أنواع الفواكه.

وذكر جواد أبو علي وهو احد العاملين في سوق الخضار الرئيسي في كربلاء أن "التجار يبحثون عن الربح بكل تأكيد وهم يسيطرون على سوق الخضار الرئيسي"، وأضاف "هناك نحو ٨٠ تاجرا يوردون المواد الغذائية إلى المدينة وهؤلاء يعرفون أن الزيارات الدينية تعني زيادة في الأرباح، ولكن هذا لا يبرر رفع الأسعار، لكون أهل المدينة هم ابرز المتضررين لان الزائر ربما يجد موكبا يقدم له الطعام، وهو مستعد لكي يأكل في المطاعم الراقية والجيدة".

وأقر رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس محافظة كربلاء طارق كطيفة الخيكاني لـ(أصوات العراق) بأن الخطة الأمنية هي السبب الرئيسي وراء ارتفاع الأسعار، وقال إن "هناك غيابا للضوابط القانونية الرادعة خلال عمليات البيع والشراء، وهي تخضع لقياس العرض والطلب"، لافتا إلى أن وجود "عشرات الشاحنات عند مداخل المدينة وهي محملة بالمواد الغذائية".

وقال الخيكاني "لدينا اتصالات مع قيادة العمليات لغرض السماح لهذه الشاحنات بالدخول على أن تسلك خط سير موحد وأن تخضع للتفتيش"، وأردف "هذه الشاحنات إذا ما دخلت المدينة وهي محملة بآلاف الأطنان من المواد الغذائية فانه ستحل مشكلة كبيرة من توفر المواد".

ودعا الخيكاني التجار "إلى عدم استغلال الزيارة الشعبانية ورفع الأسعار لان الربح في هذه الحالة يعتبر محرما"، واستدرك "إلا أن هناك تجارا يوردون شاحنات من المواد الغذائية ويقومون بتوزيعها مجانا على المواكب، ومن شأن الخطة أن تحل من مشكلة العرض والطلب، وهو دليل على أن بعض التجار لا يستغلون"، مشيرا في الوقت نفسه إلى أن الحكومة المحلية أو تجار أو أية جهة أخرى "لا يمكنها تأمين الطعام لعدة ملايين من الزوار وهي مهمة صعبة".

أخبار قصيرة

الأنواء الجوية تتوقع هبوب عواصف ترابية خلال الأيام الثلاثة المقبلة

توقعت هيئة الأنواء الجوية والرصد الزلزالي هبوب عواصف ترابية خلال الأيام الثلاثة المقبلة .

وقالت الهيئة في بيان تلقت (الوكالة الإخبارية للانباء): تأثير امتداد المنخفض الجوي الحراري الموسمي قد يتعمق غدا السبت (اليوم)، ليكون مغبراً في أماكن متعددة مع فرصة لحدوث عواصف ترابية في المنطقتين الوسطى والجنوبية.

وأضاف البيان: قد تنخفض الحرارة بعدة درجات عن اليوم السابق، مع رياح شمالية غربية خفيفة إلى معتدلة السرعة تنشط إلى ما بين (٣٠-٤٠) كم/س وأحياناً تشتد الى أكثر من (٥٠) كم/س .

وقال البيان : ان درجة الحرارة الصغرى المتوقعة في بغداد غدا السبت (٢٩) مْ ، والعظمى (٤٤) مْ "،. اما الاحد فقد لا يشهد تغيير سوى انخفاض قليل في درجات الحرارة.

وتابع البيان : اما يوم الاثنين سيكون صحوا مع غبار خفيف في اماكن متعددة ، وتكون درجات الحرارة مقاربة لليوم السابق بسبب تأثير امتداد المنخفض الجوي الحراري الموسمي ، والرياح شمالية غربية خفيفة الى معتدلة السرعة.

أمانة بغداد تؤكد جودة مياه الشرب في العاصمة

أكدت أمانة العاصمة بغداد أمس الجمعة أن المياه التي تضخ إلى المواطنين من محطات تصفيتها في العاصمة صالحة للشرب وفق المعايير العالمية.

وقال المتحدث باسم أمانة بغداد حكيم عبد الزهرة لـ"بغداد بوست" إن "الماء الذي يضخ عن طريق مشاريع تصفية المياه في العاصمة بغداد صالح للشرب وفق المعايير العالمية، ولم تحدث خلال السنوات الماضية أية إصابة بالأمراض نتيجة استخدام الماء الصالح للشرب".

وبين عبد الزهرة أن "الحالات المرضية التي سجلت العام الماضي في بعض أطراف العاصمة بغداد تم تسجيلها في مناطق خارج حدود أمانة بغداد".

ويتخوف العديد من العائلات العراقية من استخدام مياه الإسالة في الشرب أو طهي الطعام خوفا من أن تكون غير معاملة بشكل جيد بمعقمات البكتريا، لذا يعتمد الجزء الأكبر على شراء المياه المعاملة بالأوزون.

وأغلقت الجهات الرقابية في العاصمة بغداد العديد من معامل تصفية المياه الأهلية نتيجة لعدم التزامها بمعايير تنقية المياه. وتعاني شبكة نقل المياه الصالحة للشرب الكثير من الضرر نتيجة لقدمها أو لتعرضها لحالات كسر بسبب أعمال الصيانة وبالتالي يمكن أن تكون هذه الحالات سببا لتلوث مياه الشرب.

التربية تنفي عدم شمول خريجي الآداب بالتعيينات

نفت وزارة التربية العراقية، أمس الجمعة، الأنباء التي تشير إلى عدم شمول خريجي كلية الآداب بالتعيينات

وقال المتحدث باسم وزارة التربية وليد حسين في حديث لـ(شفق) انه "لا صحة لما أشيع حول عدم شمول خريجي كلية الآداب بالتعيينات"، مشيرا إلى انه "لم تصدر حتى الآن قوائم بالتعيينات، بل ظهرت قوائم القرعة في المديريات التابعة للوزارة".

وكان عدد من خريجي كلية الآداب قد حصلوا على معلومات، من خلال استفسارهم من موظفي مديريات التربية، تؤكد عدم شمولهم بالدرجات الوظيفية التي أطلقتها وزارة التربية ضمن خطتها للعام الحالي، مستفسرين عن سبب إهمال وزارة التربية لطلبات تعيينهم ولاسيما ان كلياتهم تعد أعلى من ناحية القبول من نظرائهم من خريجي كليات التربية.

وأضاف حسين أن "هنالك حصة لخريجي كليات الآداب وغيرها من الكليات ضمن التوجه الذي اشترطته وزارة التربية فيما يخص موضوع التعيينات".

يشار الى ان وزارة التربية أعلنت الشتاء الماضي عن توفر ١٠ آلاف درجة وظيفية بعناوين معلمين ومدرسين وحراس ليليين وموظفي خدمة، وذلك لسد النقص الحاصل في المديريات العامة التابعة لها في بغداد والمحافظات.

وكان إطلاق التعيينات الحكومية، ومن بينها وزارة التربية، على رأس مطالب المتظاهرين الذين خرجوا في عدد من المحافظات العراقية منذ الخامس من شباط الماضي، إضافة إلى توفير الخدمات والحد من الفساد.

قضاء الزبير يشكو من عرقلة المواقع الأثرية المهملة لإقامة المشاريع العمرانية

البصرة/ المدى

دعت قائممقامية قضاء الزبير في محافظة البصرة، أمس الأول الخميس، الحكومة الاتحادية لوضع حد لظاهرة تعطيل المواقع الأثرية لمشاريع عمرانية وزراعية، مبينة أن معظم تلك المواقع لا تعود إلى مراحل قديمة، في حين تعهد مجلس المحافظة بتخصيص الأموال اللازمة للتنقيب فيها وتحديد مدى أهميتها وإمكانية التصرف بها.

وقال قائممقام القضاء عباس رشم ، إن "المواقع الأثرية المهملة في القضاء لا تعود إلى حقب تاريخية قديمة، بحسب رأي الخبراء"، مشيراً إلى أنها "عرقلت تنفيذ الكثير من المشاريع العمرانية والزراعية في الآونة الأخيرة".

وأضاف رشم أن "هيئة الآثار والتراث تمتنع منذ سنوات عن التنقيب في تلك المواقع الموجود معظمها تحت الأرض"، مبيناً أنها "في الوقت ذاته لا تسمح للقطاعين العام أو الخاص بتنفيذ مشاريع بالقرب منها".

ودعا رشم "الحكومة الاتحادية إلى إصدار قرار يسمح بإزالة بعض المواقع الأثرية بسبب إعاقتها تنفيذ مشاريع عمرانية مهمة"، مبينا أنها "إذا كانت تعود إلى مراحل زمنية قديمة فإن الحكومة المحلية أول من يطالب بحمايتها والحفاظ عليها، اما إذا كانت ذات قيمة تاريخية بسيطة فينبغي أن لا تبقى عائقاً أمام حركة الإعمار والبناء".

من جانبه، اكد نائب رئيس مجلس محافظة البصرة أحمد السليطي ، أن "المجلس سيخصص في المستقبل القريب المبالغ اللازمة للتنقيب في المواقع الأثرية التي لم تخضع من قبل لأعمال تنقيب من قبل هيئة الآثار والتراث".

وأضاف السليطي أن "المواقع التي تثبت التنقيبات عدم أهميتها من الناحية التاريخية ستسلم رسمياً إلى مديرية البلديات لتوزيعها لأغراض السكن أو الاستفادة منها في تنفيذ مشاريع خدمية".

يذكر أن قضاء الزبير (١٨ كم الى الغرب من مدينة البصرة)، هو ثاني أكبر قضاء في العراق من ناحية المساحة، إذ تشكل مساحته أكثر من نصف مساحة محافظة البصرة (يبعد مركزها ٥٩٠ كم جنوب العاصمة بغداد)، وتقع غالبية المنشآت النفطية والصناعية الكبيرة جنوب العراق ضمن الحدود الإدارية للقضاء، الذي يتكون من عدد من النواحي أهمها أم قصر التي تضم أكبر ميناء تجاري في البلد، إضافة إلى قاعدة القوة البحرية العراقية، كما يوجد منفذ سفوان البري الوحيد بين العراق والكويت، في ناحية سفوان التابعة لقضاء الزبير.

ولمدينة الزبير (مركز القضاء) أهمية كبيرة في التاريخ الإسلامي، وقد اكتسبت اسمها من الصحابي الزبير بن عوام، الذي يوجد قبره فيها، كما يقع فيها المسجد الجامع (جامع الخطوة) وهو أول جامع بناه المسلمون خارج الجزيرة العربية، ومنذ أواخر القرن السادس عشر وحتى بداية القرن التاسع عشر هاجرت عشرات العوائل العربية من نجد (وسط الجزيرة العربية) إلى مدينة الزبير واستوطنتها بمفردها، ومن تلك العوائل البابطين والزهير والذكير والراشد والجاسر والبريكان والجريفان، وفي غضون العقود الأربعة الماضية عادت معظم الأسر التي تنتمي إلى تلك العوائل لموطنها الأصلي، وحصل أفرادها على الجنسية السعودية بقرار ملكي، وظلت الزبير بصفتها بوابة العراق على دول الخليج، تتمتع بخصوصية على المستوى الاجتماعي، إذ أن الكثير من العادات والتقاليد التي خلفها سكانها السابقون (النجادة) ما تزال راسخة، كما أن لهجة سكان الزبير تعد أقرب اللهجات العراقية إلى اللهجات المتداولة في دول الخليج العربي.